بدعم من أرباح الشركات والبنوك والتوزيعات النقدية والمنحة «السخية» وتدفقات السيولة وثقة المستثمرين المحليين والمؤسسات الأجنبية

10 ركائز حصّنت «بورصة الكويت» في مواجهة تداعيات الحرب

أحمد مغربي

في أوقات الأزمات الجيوسياسية، تصبح الأسواق المالية أكثر حساسية للأخبار والتطورات الأمنية، إذ تعكس حركة الأسهم مستوى الثقة أو القلق لدى المستثمرين تجاه مستقبل الاقتصاد. ومع اندلاع الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية وتصاعد التوترات الأمنية في منطقة الخليج، وما رافقها من عدوان غاشم بالصواريخ والطائرات المسيرة على دولة الكويت من قبل إيران، واجهت بورصة الكويت اختبارا حقيقيا لمدى قدرتها على امتصاص الصدمات والتعامل مع حالة عدم اليقين التي تفرضها مثل هذه التطورات. ورغم التراجع الأولي الذي شهدته بعض الأسواق في بداية الأزمة، أظهرت بورصة الكويت قدرة لافتة على استعادة توازنها سريعا، مدعومة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية التي شكلت شبكة أمان للسوق. فقد انعكست قوة الاقتصاد الكويتي، وارتفاع أرباح الشركات المدرجة، وتوافر السيولة المحلية، إلى جانب ثقة المستثمرين الأجانب والمؤسسات الاستثمارية، على قدرة السوق على تجاوز الضغوط قصيرة الأجل المرتبطة بالأحداث الجيوسياسية. كما أسهمت الإصلاحات الهيكلية التي شهدها السوق خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث تطوير البيئة التنظيمية أو إدراج بورصة الكويت ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة العالمية، في تعزيز مكانة السوق الكويتي ورفع قدرته على مواجهة التقلبات العالمية.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، يمكن رصد 10 أساسات رئيسية لعبت دورا محوريا في تحصين بورصة الكويت خلال الحرب.. نستعرضها في التالي:

01 أرباح قوية للشركات والقطاع المصرفي

شكلت النتائج المالية القوية للشركات المدرجة، ولاسيما البنوك، أحد أبرز عوامل دعم السوق خلال الأزمة، فقد سجلت البنوك أرباحا تجاوزت 1,67 مليار دينار خلال عام 2025، ما يعكس متانة القطاع المصرفي وقدرته على تحقيق نمو مستقر حتى في ظل التحديات الاقتصادية.

ويؤكد الأداء المالي للبنوك والشركات المحلية أن الاقتصاد الكويتي لا يكتفي بالحفاظ على الاستقرار، بل يواصل تحقيق نمو مالي يعزز الثقة في السوق. وتبرز البنوك الكويتية في هذا السياق ليس فقط كوسيط مالي، بل كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني ورافعة رئيسية لاستقرار الأسواق المالية.

02 توزيعات نقدية ومنحة سخية للمساهمين

تزامنت الأزمة الجيوسياسية مع موسم إعلان النتائج المالية السنوية للشركات المدرجة وانعقاد الجمعيات العمومية للبنوك والشركات، التي أقرت توزيعات نقدية وأسهم منحة للمساهمين.

وبحسب الرصد، بلغ إجمالي توزيعات البنوك المحلية عن عام 2025 نحو 1,23 مليار دينار، توزعت بين 942,76 مليون دينار توزيعات نقدية و287,42 مليون دينار أسهم منحة، ما عزز جاذبية الأسهم، خصوصا أسهم البنوك وشركات الاتصالات التي تمثل وزنا كبيرا في مؤشرات السوق.

03 ملكيات حكومية داعمة للسوق

تلعب الجهات الحكومية دورا محوريا في استقرار السوق الكويتي، حيث ارتفعت ملكيات الجهات الحكومية في 29 شركة مدرجة بنحو 1,1 مليار دينار خلال عام 2025 لتبلغ 7,05 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي، وتعادل هذه الملكيات نحو 19,5٪ من القيمة السوقية لتلك الشركات، ونحو 13,1٪ من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة، ما يجعلها ركيزة أساسية في دعم استقرار السوق خلال فترات التقلبات.

04 صناديق استثمارية تدير السوق باحتراف

تضم بورصة الكويت نحو 22 صندوقا للأسهم المحلية، وقد أظهرت شركات الاستثمار الكويتية مستوى متقدما من الإدارة المؤسسية لهذه الصناديق خلال عام 2025.

فقد عكست نتائج الصناديق قدرة واضحة على قراءة حركة السوق وحسن توزيع الأصول والانتقائية الدقيقة في اختيار الأسهم، ما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين في كفاءة مديري الصناديق المحليين.

وبنهاية ديسمبر 2025 بلغ إجمالي صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية نحو 1,13 مليار دينار، أي ما يعادل 2,1٪ من إجمالي القيمة السوقية للبورصة.

05 الاستثمارات الأجنبية المؤسسية

لا تزال بورصة الكويت تحافظ على جاذبيتها الاستثمارية رغم التقلبات الجيوسياسية، حيث تبلغ ملكية المستثمرين الأجانب في السوق الأول نحو 7 مليارات دينار.

كما أسهم إدراج بورصة الكويت ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة العالمية مثل MSCI وFTSE Russell وS&P في تعزيز حضور الاستثمارات الأجنبية المؤسسية.

ومن المنتظر أن تشهد البورصة خلال عام 2026 تنفيذ 12 مراجعة على مؤشرات الأسواق الناشئة، ما قد يؤدي إلى دخول سيولة أجنبية إضافية للسوق.

06 تنوع القطاعات المدرجة

تضم بورصة الكويت نحو 140 شركة مدرجة موزعة على قطاعات متعددة مثل البنوك والعقار والصناعة والاتصالات والخدمات المالية.

وقد ارتفعت أصول الشركات المدرجة إلى نحو 199,14 مليار دينار في عام 2025 مقارنة بنحو 162,4 مليار دينار في عام 2024.

ويمثل السوق الأول واجهة السوق الكويتي، إذ يضم 38 شركة تشكل نحو 82,6٪ من إجمالي القيمة السوقية للسوق.

07 بنية تنظيمية متطورة

شهدت بورصة الكويت خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في البيئة التنظيمية، بالتزامن مع تعزيز معايير الإفصاح والشفافية وتطوير أنظمة التداول والتسوية.

وتعمل هيئة أسواق المال وبورصة الكويت على تطوير سوق مالي يتمتع بالمصداقية والسيولة، ويتيح للشركات الوصول إلى رؤوس الأموال، ويوفر للمستثمرين فرصا متنوعة للاستثمار.

08 بنية تكنولوجية متقدمة للتداول

اعتمدت بورصة الكويت أنظمة تداول وتسوية متطورة تواكب أفضل الممارسات العالمية، ما أسهم في رفع كفاءة السوق وسرعة تنفيذ العمليات وتعزيز مستوى الشفافية.

كما أسهمت هذه الأنظمة في ضمان استمرارية التداول واستقرار العمليات التشغيلية حتى في الظروف الاستثنائية.

09 ثقة المستثمرين المحليين

تمتلك بورصة الكويت قاعدة قوية من المستثمرين المحليين من الأفراد والمؤسسات، وهو ما أدى دورا مهما في الحفاظ على استقرار السوق خلال فترات التقلبات، وقد أسهمت السيولة المحلية في الحد من الضغوط البيعية خلال الأزمة، كما عززت قدرة السوق على استعادة توازنه بسرعة.

ويعتبر قطاع المؤسسات والشركات من أكبر المتعاملين في بورصة الكويت، حيث استحوذ على 62,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة خلال عام 2025، وما نسبته 60,9٪ من إجمالي قيمة لأسهم المباعة، كما أن قطاع الأفراد يعتبر ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق، إذ يستحوذ على 36,8٪من إجمالي قيمة الأسهم المباعة و35,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة خلال العام الماضي.

10 قوة الاقتصاد الكويتي

تعكس متانة الاقتصاد الكويتي عاملا أساسيا في دعم السوق المالية، حيث يتمتع الاقتصاد بمقومات قوية تشمل الاحتياطيات السيادية الضخمة واستقرار العملة وقوة القطاع المصرفي، كما أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستقرار المالية العامة يعززان ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، وهو ما ينعكس إيجابا على أداء السوق المالية.

إجمالا، تكشف تجربة الحرب الحالية أن قوة الأسواق المالية لا تقاس فقط بحجم التداولات اليومية، بل بمدى صلابة الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها.

وفي حالة بورصة الكويت، فإن توافر السيولة المحلية، وقوة القطاع المصرفي، وارتفاع أرباح الشركات المدرجة، إضافة إلى ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، شكلت جميعها شبكة أمان مكنت السوق من تجاوز التقلبات المرتبطة بالأحداث الجيوسياسية، وتؤكد هذه العوامل أن السوق الكويتي أصبح أكثر نضجا وقدرة على التعامل مع الصدمات، ما يعزز مكانته واحدا من أبرز أسواق المال في المنطقة.

355,99 مليون دينار مكاسب البورصة في أسبوع

شريف حمدي

رغم تغير اتجاه بوصلة المستثمرين في بورصة الكويت، في إطار مسار يتسم بالتذبذب تفرضه تداعيات الحرب التي تشهدها المنطقة، إلا ان البورصة حافظت على نشاطها الايجابي مدفوعة بالزخم الشرائي لكل أنواع الأسهم في العديد من القطاعات بقيادة البنوك والاتصالات والعقار والخدمات المالية التي تمثل أسهمها ركيزة أساسية في مجمل حركة السوق.

وأنهت البورصة الكويتية الأسبوع الثاني في زمن الحرب على ارتفاع جماعي لمؤشراتها الرئيسية، فضلا عن أبرز المتغيرات وهي القيمة السوقية، التي حققت ارتفاعا بـ 355,99 مليون دينار، ليصل إجمالي القيمة إلى 51,42 مليار دينار، ارتفاعا من 51,06 مليار دينار في نهاية الأسبوع الماضي.

وتؤكد بورصة الكويت، في ظل الحرب التي تشهدها المنطقة بالوقت الراهن، على قدرتها لامتصاص الصدمات الناتجة عن التطورات الجيوسياسية المتلاحقة التي تشهدها المنطقة، إذ أثبتت التجارب السابقة أن سوق الكويت يعد من أقل هذه الأسواق تأثرا بالتداعيات السلبية بما يملكه من أداء متوازن وتنوع في الفكر الاستثماري.

وفي التفاصيل، شهدت جلسة افتتاح الاسبوع انخفاضا بعد مكاسب كبيرة تحققت في جلسة الخميس الذي سبقه، واستمر منحى التراجع في جلسة الإثنين لاستمرار عمليات جني الأرباح، فيما بدأ السوق في استعادة توازنه بعودة اللون الأخضر بشكل لافت في جلستي الثلاثاء والاربعاء بمكاسب كبيرة تخطت 975 مليون دينار قبل أن تتراجع القيمة في ختام الأسبوع أمس جراء موجة تصريف للأسهم التي حققت مكاسب سعرية.

أما السيولة فشهدت تراجعا طفيفا بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة 8٪ بمحصلة 267 مليون دينار بمتوسط يومي 53 مليون دينار، وذلك مقابل محصلة سيولة 290 مليون دينار الأسبوع الماضي بمتوسط يومي 72 مليون دينار، نظرا لاقتصار جلسات الأسبوع الماضي على 4 جلسات فقط نظرا لتداعيات الأحداث الجارية.

مع تركز السيولة حول الأسهم البنكية في مقدمتها أسهم بيت التمويل والوطني والخليج وبوبة، فضلا عن اسهم اخرى منها جي اف اتش الذي كان محط اهتمام المتعاملين على مدار جلسات الاسبوع.

وارتفعت احجام التداول بنسبة 3٪ بتداول 846 مليون سهم مقابل 823 مليون سهم الأسبوع الماضي، وجاءت أسهم جي اف اتش وبيت التمويل وبوبة في صدارة قائمة الأكثر تداولا الأسبوع الماضي.

وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع على ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,5٪ بمكاسب 9185 نقطة، ليصل المؤشر إلى 9185 نقطة مقابل 9134 نقطة الاسبوع الماضي، وارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,4٪ بمكاسب 111 نقطة ليصل إلى 7998 نقطة ارتفاعا من 7887 نقطة، وكذلك ارتفاع المؤشر العام للسوق بنسبة 0,7٪ بإضافة 60 نقطة، ليصل المؤشر إلى 8609 نقطة بنهاية الأسبوع مقابل 8549 الأسبوع الماضي.

من موانئ الساحل الغربي للمملكة.. وتهدف إلى المساهمة في تسهيل حركة البضائع بين موانئ المنطقة

السعودية تدشن مبادرة المسارات اللوجستية للربط التجاري الخليجي

واس: دشن وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للموانئ السعودية م.صالح بن ناصر الجاسر، بحضور محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك السعودية م.سهيل بن محمد أبانمي، ورئيس الهيئة العامة للموانئ م.سليمان بن خالد المزروع، وعدد من المسؤولين في الجهات الحكومية والقطاع اللوجستي، مبادرة المسارات اللوجستية.

وتهدف المبادرة إلى توفير ممرات تشغيلية مخصصة لاستقبال الحاويات والبضائع المحولة من موانئ المنطقة الشرقية بالمملكة وموانئ دول مجلس التعاون الخليجي، إلى ميناء جدة الإسلامي وموانئ المملكة على ساحل البحر الأحمر، بما يعزز كفاءة سلاسل الإمداد ويسهم في تسهيل حركة البضائع بين موانئ المملكة.

وأشاد الجاسر، خلال جولته الميدانية، بالدعم الكبير الذي تحظى به منظومة النقل والخدمات اللوجستية من خادم الحرمين والشريفين وسمو ولي عهده، مؤكدا أن المملكة كمركز لوجستي عالمي مستمرة بمختلف الظروف لضمان استقرار سلاسل الإمداد، ودعم الأسواق الإقليمية والعالمية والحفاظ على انسيابية تدفق السلع والمواد عبر حركة خطوط التجارة الدولية.

وبين أن ميناء جدة الإسلامي وبقية موانئ المملكة على الساحل الغربي تقوم بدور محوري كبير من خلال استيعاب الشحنات والحاويات المحولة من الموانئ الواقعة على الساحل الشرقي للمملكة، واستقبال الحاويات القادمة من موانئ دول الخليج العربية، والربط مع الأسواق الإقليمية والدولية.

وأكد الجاسر الجاهزية العالية التي تتمتع بها منظومة النقل والخدمات اللوجستية وقدراتها الواسعة والمتنوعة للاستجابة السريعة لمتطلبات حركة سلاسل الإمداد، مشيدا بمتانة البنية التحتية ومرونة الخدمات اللوجستية بالمملكة، مما مكنها من التعامل السريع مع التحولات الراهنة، وتفعيل ممرات لوجستية بديلة لضمان استمرار حركة التجارة وسلاسل الإمداد في المنطقة.

وقال «إن منظومة النقل والخدمات اللوجستية وفي ظل التسهيلات الواسعة التي تقدمها القيادة الرشيدة، تعمل بكفاءة وانتظام عبر تعزيز الطاقة التشغيلية للموانئ والمطارات وشبكات النقل، بما يضمن استقرار سلاسل الإمداد ودعم الأسواق المحلية والإقليمية بكفاءة وموثوقية».